الفصل الثاني

التوابع

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثانى
التوابع

تطلــق كلمة (التوابع) فى كتب النحو -على خمسة أشياء :هى - النعت،والتوكــيد،وعطف البيان،وعطف النسق،والبدل ،ولكل منها مســائله وقضاياه،ولكن النحاة أفردوها بباب خاص ،لأنها تتفق ، فيما بينها -على أنها تتبع متبوعها فى أحد وجوه الإعراب رفعا، ونصبا، وجرا، وجزما،ولكن للمؤلف آراء فى هذه التوابع تخالف ما جاء فى كتب النحو،نبينها فيما يلى:

رأيه فى عطف النسق :

يــبدأ المؤلــف بعطف النسق،فيستبعده من باب التوابع،فيقول :" فلــيس الأمــر فــى العطــف -إتباعا ،وإنما هو كما قال سيبويه (إشراك أو تشريك)،وما رأيت فى الواو العاطفة -تراه فى سائر حــروف العطف،فمــثل :(جاء زيد لا عمرو)،و(ما جاء زيد بل: عمــرو) المــتحدث عــنه اسمان أيضا،أثبت لواحد ما نفيته عن الــثانى، وكذلــك: (هو مال زيد لاعمرو)،و(ما هو بمال زيد بل عمرو)،لا يفهم الكلام إلا على الإضافة- وإن تكن بسبيل الإثبات فــى واحد،والنفى مع الآخر، وباب العطف إذا -ليس له إعراب خــاص ، ولــيس جديرا أن يعد من التوابع ،ولا أن يفرد بباب

لدرسه،وهذا من ناحية الإعراب. أما من جهة معانى الحروف العاطفة أو المشركة، ومواضع استعمالها -فهذا مكان الدرس ،ولم نزل ندعو إلى دراسة الأدوات منفصلة عما أعده النحاة لها من أثر فى الإعراب"[٢٠٦] نفهم من هذا النص -أن المؤلف -لا يعد عطف النسق-من التوابع ،لأن ما بعد حرف العطف -لا يتبع ما قبله فى كل الوجوه ،بل قد يكون مخالفا فى الإثبات أو النفى،على حين أن النحاة- قسموا حروف العطف-إلى حروف تشرك ما بعدها مع ما قبلها فى الحكم والإعراب، وهى الواو،والفاء، و(ثم)،و(أو)،و(حتى)،وحروف تشرك ما بعدها مع ما قبلها فى الإعراب دون الحكم،وهى : (لا)، و(بل)، و(لكن) -الخفيفة ،قال الأستاذ محمد عرفة :" والذى جعل النحاة يقولون إن الأول متبوع، والثانى تابع -أن المعنى الذى أوجب للأول الرفع -وهو الفاعلية أو العمدية على الخلاف -فى ذلك -جاءه من ارتباطه بالفعل مباشرة،أما الثانى فجاءه ذلك المعنى من ارتباطه بالفعل - بواسطة حرف العطف بعد ارتباط الأول به بلا واسطة ، فكان الأول متبوعا ،والثانى تابعا ،وهذا كاف فى هذه التسمية"[٢٠٧] وإذا كان المؤلف يدعو إلى إفراد كل حرف من حروف العطف - بالدراسة- فإن كثيرا من النحاة قد فعل ذلك ،حيث درسوا كل

٢٠٦-إحياء النحو : ١١٦، ١١٧.

٢٠٧ - النحو والنحاة : ١٩٢

حرف على حدة ،وبينوا خصائصه ،وكيفية استعماله : كالمرادى فى (الجنى الدانى)،وكابن هشام فى (مغنى اللبيب)،على أن الذين درســوا هذه الحروف فى عطف النسق -لم يهملوا بيان معنى كل حــرف ،وطــريقة العطف به ،وشروط العطف به ،ولم يجعلوا همهم كله فى الإعراب فقط .

رأيه فى تقسيم التوابع :

وبعــد أن أنكر المؤلف -أن يكون عطف النسق من التوابع -قسم بقية التوابع -إلى قسمين:

أحدهمــا -النعت ،وهو -كما يقول : ما تكون فيه الكلمة الثانية من الأول بمنزلة المكمل للمعنى،المتمم له،حتى لا يفهم المعنى إلا بهما معا [٢٠٨]

والآخــر -الــبدل ،وأدرج تحته-التوكيد -وعطف البيان ،فجعل التوكــيد، وعطــف البيان،والبدل -نوعا واحدا ،وهو البدل ،فلا يــرى فرقا بين قولهم :(زارنى محمد أبو عبد الله)،و(لقيت القوم أكثرهم)، أو(كلهم)،فهذا النوع -الذى يشمل ما أطلق النحاة عليه - توكــيدا ، وعطــف بيان ،وبدلا - تتفق فيه الكلمتان فى الإعراب من حيث كان مدلول الأولى -مدلول الثانية .[٢٠٩]

---

[٢٠٨] -إحياء النحو :١١٨

[٢٠٩] - إحياء النحو : ١٢٠، ١٢١

فالمؤلف يحصر التوابع -فى نوعين :وهما النعت ،والبدل ،مدعيا أن هـذا التقسـيم- يمـيز بيـن التوابع ،ويقينا الاضطراب بين النحاة[٢١٠]،على حين أن هذا التقسيم- يحدث تشويشا على الأفهام، ويزيد من الجدل والمناقشة بين المعربين ،إذ إن النحاة لم يجعلوا التوابع -خمسة أقسام -إلا لأن كل قسم منها يختلف عن الآخر فى أغراضـه وأحكامه ،وإذا كان المؤلف - سوى بين عطف البيان والـبدل-فإنهمـا يتفقان فى وجوه ،ويفترقان فى وجوه ،وإذا كان عطـف البـيان قد يتفق مع البدل المطابق فهناك بدل بعض من كـل، وبدل الاشتمال وبدل الغلط أو النسيان، وهناك بدل الجمل مـن الجمـل ،وكذلك التوكيد ،فإن له أحكاما تخصه ، وأغراضا يحققها فى الكلام - لا نجدها فى عطف البيان أو البدل.

رأيه فى النعت السببى :

نحن نعلم أن النحاة -يقسمون النعت -إلى قسمين :

أحدهمـا - حقيقى ،وهو :ما رفع النعت فيه ضميرا مستترا ،نحو قولنا :(هذا رجل فاضل)،وهذا القسم -اعترف به المؤلف ،وجعله أحد قسمى التوابع .

والآخـر -نعـت سببى ،وهو : ما رفع فيه النعت اسما ظاهرا - متصـلا بضـمير مطـابق للمنعوت،كما فى قوله تعالى :" رَبَّنَا

---

[٢١٠] - إحياء النحو : ١٢١، ١٢٢.

اخرجنا مِنْ هذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُها"[٢١١]،وقد أنكر المؤلف هذا القسم ،بدعوى أنه لا يرتبط بما قبله ارتباط النعت الحقيقى بمنعوته ،وعد النعت السببى - من قبيل المعرب بالمجاورة ، واستشهد بتخريج ابن جنى لقول العرب :(هذا جحر ضب خرب)، من أن أصله :(خرب جحره)، ويذهب المؤلف إلى أن ما عده النحاة نعتا سببيا من حقه الرفع على الاستئناف [٢١٢]،وهذا فى الحقيقة - يخرج النعت السببى من بابه -إلى باب آخر وهو النعت بالجملة،وكذلك الإعراب على المجاورة ،وفى هذا كله ما فيه من الخلط والاضطراب ،حيث إن الجملة العربية قابلة للتلاعب به على وجوه إعرابية مختلفة ،ثم إن جعل المؤلف النعت السببى - معربا على المجاورة يؤدى إلى حمل ما جاء فى القرآن الكريم من مظاهر النعت السببى على ظاهرة لغوية قليلة حكم عليها النحاة بقلتها أو شذوذها.

وهناك أمر آخر لا يجعلنا نوافق المؤلف على جعل النعت السببى -من قبيل المعرب على المجاورة ،وهو أن النعت المعرب على المجاورة -لم يرد مجرورا -إلا فى حالة الإفراد ،كما هو الحال فى النص المأثور ،على حين قد يأتى النعت السببى مرفوعا أو منصوبا ولذلك لم يرد النعت مجرورا على الجوار-إذا كان

---

[٢١١] - النساء :٧٥.

[٢١٢] - إحياء النحو :١٢٥.

مثنى،قال الخليل :" لا يقولون إلا :(هذان جحرا ضب خربان)،من قبل أن الضب واحد،والجحر جحران،وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول "[٢١٣]ويرجح الأستاذ محمد عرفة ما ذهب إليه النحاة من أن مثل هذا -من قبيل النعت السببى ،لا من -قبيل المعرب على المجاورة ،فيقول :' وما ذهب إليه النحاة- أدق ، ذاك لأن العرب تقول :(جاء معاوية سائرة خدمه بين يديه)،فنصبوا (سائرة)- على الحال،والحال وصف لصاحبه ، وصاحبه هنا هو (معاوية)،وليست من صفة (معاوية)،وإنما هى من وصف (خدمه)،ولا سبيل إلى أن تقول : أتبع فى الإعراب لما قبله للمجاورة،لأنه لا إتباع فى الإعراب ،بل السبيل أن نقول: أجريت صفة ما هو من سببه مجرى صفته ،فكما تجئ صفته حالا منه كذلك تجئ صفة ما كان من سببه حالا منه فتنصب[٢١٤].

رأيه فى خبر المبتدأ:

يرى المؤلف -أن خبر المبتدأ -نوع من التوابع ،بل هو عنده أهم من الأقسام السابقة كلها ،وأولاها أن يذكر فى باب التوابع ،ويعلل ذلك -بأنهم أرادوا أن يدلوا على أن الكلمة هى عين الأولى ،وأنها صفة متحققة لها ،وأشاروا إلى ذلك بالموافقة فى الإعراب ،وفى

---

[٢١٣] - الكتاب : ١/ ٤٣٧.

[٢١٤] - النحو والنحاة : ١٩٦.

التذكـــير والتأنيـــث ،ثـــم يبين أن الذى منع النحاة من جعل خبر المبـــتدأ- تابعا -أنهم رأوا خبر (كان)-منصوبا ،ويرى أن تفسير النحاة لنصب خبر (كان)-ليس كما تصوروا لأن المتحدث عنه - هـــو الذى سموه اسم (كان)،وخبر (كان) -ليس متحدثا عنه ،ومن ثـــم يرى أن (قائما)فى قولهم(كان زيد قائما)-ليس خبرا يلزم أن يتـــبع المبـــتدأ فى إعرابه ،وكذلك لم يعدوا خبر (إن)تابعا ،لأنهم رأوا اســـم (إن)-منصـــوبا ،وهنا يعود المؤلف إلى ما ذهب إليه ســـابقا مـــن رفـــع اســـم (إن)-فى الأصل ،ولذلك يعدوا خبرها تابعـــا[٢١٥]ولا شـــك أن المؤلـــف لجـــأ إلى جعل الخبر نوعا من التوابع،حـــتى تطـــرد نظريته فى أن الضمة علم المسند إليه،فلما كـــان خـــبر المبـــتدأ مســـندا ،وكـــان مرفوعا أخرجه من دائرة المدفوعات،وجعلـــه تابعا،ثم اصطدم بخبر (كان) المنصوب،فلما وجـــده مخالفا فى إعرابه لاسم (كان) المرفوع -ذهب إلى أنه - لـــيس خبرا مع أنه يفيد إثبات حكم للاسم، أو نفى حكم عنه، أما خـــبر (إن) -فلـــم يتعارض مع نظريته فى رفع اسم (إن)، ولذلك عـــده تابعا ،كخبر المبتدأ ،لأنه لا يتعد بنصب اسم (إن)،وهذا كله يـــؤدى إلـــى الخلـــط بين قواعد العربية،فإن أدنى تأمل فى خبر المبـــتدأ،نحو قولنا (محمد كريم) ، ونعت المرفوع فى نحو قولنا (محمد الكريم)- يجعلنا نحس الفرق واضحا بين التعبيرين، حيث

---

[٢١٥] - راجع إحياء النحو : ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨.

إن الخـــبر -تتم به فائدة الجملة،لأنه إثبات حكم للمبتدأ على حين نجـــد النعت مكملا للمبتدأ ،ومن ثم يظل المبتدأ فى حاجة إلى ما تتم به الفائدة ،ثم إن النعت، أو التابع -يطابق منعوته فى التعريف والتنكـــير بالإضـــافة إلـــى مطابقته فى الإعراب ،والتذكير أو التأنيـــث، والإفـــراد أو التثنية أو الجمع ،ولكن الخبر- لا يطابق المبـــتدأ فـــى التعريف والتنكير دائما ،بل الغالب أن يكون الخبر نكـــرة، كمـــا أن الجملـــة الاسمية -لابد أن تشتمل على أركان الإســـناد الـــثلاثة ، وهى :المسند إليه ،والمسند والعلاقة الرابطة بيـــنهما ،وهـــى مـــا تعرف بالنسبة ، فلابد إذا من إدراك المعنى التركيـــبى بين المبتدأ و الخبر، وهو ما لا يوجد فى علاقة التابع بالمتبوع .[٢١٦]

٢١٥- راجع النحو والنحاة للأستاذ محمد عرفة : ١٩٧ وما بعدها .